الهند ومصر وأفريقيا: محاولة لإحياء الرابطة الأفروآسيوية

د. السيد مكاوي*

{الأفارقة بحاجة إلى التعلم من نجاح التجربة الهندية سواء في بعدها الاقتصادي أو بعدها السياسي الديمقراطي. وعلى الهند أن تحافظ على رصيدها التاريخي و المعنوي والاجتماعي في أفريقيا عبر مزيد من التفاعل مع أفريقيا على كل المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية. فكما كان مصير آسيا وافريقيا مترابطا في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين في نضالها ضد الإستعمار الغربي فإن المستقبل الجيو استراتيجي والتنموي للقارتين لا يمكن فصل عراه. لا شك أن أفريقيا اليوم قيادة وشعوباً تتطلع إلى هند غاندي ونهرو لكي تأخذ بيدها إلى حداثة القرن الواحد وعشرين} .

زار الرئيس عبد الفتاح السيسي الهند في نهاية شهر اكتوبر 2015 لحضور فعاليات القمة الهندية الأفريقية وتثير الزيارة عدداً من الأسئلة منها أهمية المشاركة المصرية في القمة الهندية – الأفريقية في سياق التطورات الدولية الجارية وطبيعة سياسة مصر الخارجية الجديدة ؟ وما تمثله قمم الهند – أفريقيا من أهمية وطبيعة وتطور سياسة الهند الأفريقية؟

* مدرس التاريخ الحديث والمعاصر بكلية الآداب ، جامعة المنوفية، مصر.

نحو نظام عالمي جديد

إن ثورة 30 يونية المصرية (2013) وضم القرم لروسيا في 18 مارس 2014[1] والتدخل العسكري الروسي في سوريا بناءً على طلب من حكومة بشار الأسد في سبتمبر 2015 [2] وإعادة روسيا افتتاح قواعدها العسكرية التي كانت مغلقة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وتهديدها باستعمال سلاحها النووي وزيارة الرئيس الصيني سي تشن بنج (Xi Jin Ping) للأمم المتحدة لحضور اجتماع الجمعية العامة الأخير وتبنيه لصندوق مساعدات لدول العالم الثالث ودعوته للحفاظ على الأمم المتحدة بشكلها الحالي وتفعيل دورها؛ فضلاً عن اهتمام الصين المتزايد بالشرق الأوسط الذي أظهرته زيارة الرئيس الصيني للمنطقة في أواخر يناير 2016 والتي زار خلالها مصر والسعودية وإيران كلها تطورات تشكل علامات بارزة على طريق تشكيل نظام العالم الجديد القائم على تعدد الأقطاب الجيواستراتيجية والاقتصادية. هذا النظام العالمي الجديد يؤكد أيضا على احترام القانون الدولي وعلى عدم جواز أن تتجاهل دولة عظمى باقي دول العالم لتفعل ما يحلو لها خارج إطار القانون الدولي ومظلة الأمم المتحدة.

وتدرك الولايات المتحدة الآن أن الصين قد باتت مستعدة للدفاع عن مصالحها الحيوية في محيطها الإقليمي وعالمياً بكل الوسائل المتاحة وتقول الولايات المتحدة أنها تراهن على التعاون مع الصين في المسائل محل الاتفاق طبقاً للقانون الدولي وحل الخلافات بالوسائل الدبلوماسية.[3] ومع ذلك فقد أبدت النخبة الأكاديمية والرأي العام الأمريكي إنزعاجاً من زيارة سي تشن بنج للأمم المتحدة وهناك توقعات التراجع في العلاقات الصينية–الأمريكية القائمة على التنافس الاستراتيجي لصالح علاقات قائمة على العداء الاستراتيجي والحرب الباردة.[4] ويصب في هذا الإتجاه تصريحات كارت كامبل، المساعد السابق لوزير الخارجية الأمريكي لشئون شرق آسيا والمحيط الهادي بإدارة اوباما، الذي اشتكي من أن محاولات التعاون مع الصين دبلوماسياً وعسكرياً لم تؤت الثمار المرجوة.[5]

وقد جاءت تصريحات وزير الدفاع أش كارتر الأخيرة لتؤكد على حقيقة التحدي الذي يواجه نظام العالم أحادي القطب وهو النظام الآخذ في التآكل رغم مقاومته العنيدة لتشكل نظاما عالميا بديلا. فبعد أكثر من عقدين من انفراد الولايات المتحدة بشئون العالم عادت روسيا لتؤكد وضعها كقوة عالمية يحسب لها حساب وزادت الصين من قدراتها العسكرية وأبدت رغبتها في لعب دور عالمي يوازي وزنها الاستراتيجي والاقتصادي وتعتبر الولايات المتحدة هذه التوجهات تحديا لهيمنتها على العالم " للنظام العالمي القائم منذ 1992". وقد جاءت تصريحات كارتر في 7 نوفمبر 2015 "بأن روسيا و الصين يهددان النظام العالمي" بمثابة اعتراف بما يطرأ من تحولات على النظام العالمي ووصف كارتر ما يحدث بأن العالم في منتصف عملية " تحول استراتيجي"[6] . وعلق كارتر " نحن لا نبحث عن حرب باردة فضلاً عن حرب ساخنة مع روسيا ... نحن لا نريد أن نجعل من روسيا عدواً . لكن (على الجميع أن يدرك أن) الولايات المتحدة سوف تدافع عن مصالحنا وحلفائنا والنظام العالمي القائم على المباديء والمستقبل الذي يوفره لنا هذا النظام".[7] وقد كشف كارتر بأن الولايات المتحدة بصدد تحديث منظوماتها العسكرية بما فيها المنظومة النووية وألمح إلى إمتلاك واشنطن لعدد من الأسلحة " المفاجئة". وتشير تصريحات كارتر وتصرفات الولايات المتحدة إلى أن الأخيرة تفكر وتعمل – الآن– طبقاً لمنطق الحرب الباردة .[8]

نحو سياسة خارجية جديدة لمصر

ويبدو أن سياسة مصر الخارجية بعد 30 يونية جاءت متسقة مع تلك التحولات التي يشهدها النظام العالمي فقد تبنت مصر سياسة خارجية جديدة جوهرها الانفتاح على كل القوى الفاعلة في المجتمع الدولي لبناء علاقات على أساس المصالح المتبادلة واحترام القانون الدولي وهدفها محاربة الإرهاب ودعم التنمية واحتواء الصراعات ودعم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط بما يصب في النهاية في صالح الأمن القومي المصري والعربي. ووفقاً لكاترينا كوسيتش فإن الرئيس السيسي

قد " تعهد باستعادة دور مصر القيادي في الشرق الأوسط عبر تنويع علاقات القاهرة الخارجية وذلك ببناء علاقات قوية مع روسيا والصين وإنهاء عزلة مصر في أفريقيا وبالإبقاء على دور مصر كوسيط في الصراع العربي الإسرائيلي وهو أهم ملف في سياسة مصر الخارجية."[9]

يضاف إلى ذلك بناء دائرة دعم متبادل عربية لمواجهة المخاطر المشتركة شملت علاقات مميزة مع السعودية والإمارات والكويت والبحرين والجزائر التي وفرت دعماً اقتصادياً لمصر وتنشيط علاقات مصر مع القوى الفاعلة في أوروبا عبر زيارات إلى المانيا وفرنسا وبريطانيا فضلاً عن زيارة دول اوروبية أخرى مثل اليونان والمجر والفاتيكان. وفي أفريقيا عادت الدبلوماسية المصرية إلى نشاطها مع التركيز على السودان واثيوبيا لمحاصرة مشكلة سد النهضة الذي تبنيه اثيوبيا. وفي سياق السياسة الخارجية الجديدة جاءت زيارة الرئيس السيسي إلى الهند أواخر اكتوبر 2015 لحضور القمة الهندية الأفريقية الثالثة ولتنشيط العلاقات المصرية الهندية. هذه السياسة الخارجية تهدف إلى حشد الدعم الإقليمي والدولي لمساعدة مصر في التعامل مع التحديات الداخلية وأبرزها خوض مصر معركة عسكرية وأمنية ضد الإرهاب ومعركة سياسية استكملت من خلالها خارطة الطريق بانتخاب مجلس نواب جديد وذلك لتحقيق طموحات الشعب في التحول الديمقراطي وتحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية. وكمثال على فعإلىة هذه السياسة الخارجية وفرت روسيا لمصر صواريخ إس–300 في صفقة قيمتها مليار دولار وطائرات ميج–29 بقيمة مليارين من الدولارات ووقعت روسيا مع مصر عقود تمويل وبناء أربعة مفاعلات نووية بمنطقة الضبعة لتوليد الكهرباء وأكد الرئيس السيسي أن البرنامج النووي المصري هو برنامج سلمي وأن مصر ملتزمة باتفاقية عدم الانتشار النووية. هذا وقد علق الرئيس السيسي على العلاقات المصرية الروسية في حديثه لإحدي الصحف الروسية بقوله "في الأشهر الأخيرة اكتسب موقف الرئيس بوتين أهمية خاصة لأنه يدعم مصر في حربها ضد الإرهاب ويدرك الموقف الحقيقي في بلادنا"[10] وعلى صعيد العلاقات

المصرية الأمريكية طلب الرئيس أوباما من الكونجرس الموافقة على تقديم مساعدات عسكرية لمصر بقيمة 1.3 مليار دولار ومساعدات اقتصادية بقيمة 150 مليون دولار في العام المالي 2016.[11] وسلمت الولايات المتحدة مصر معدات عسكرية كانت قيد الصيانة وأسلحة جديدة تساعد في محاربة الإرهاب وكما لاحظ المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية المصرية فالعلاقات المصرية الأمريكية تسير بمنحنى "تصاعدي إيجابي".[12]

القمة الهندية الأفريقية الثالثة ودعوة مصر

دعت الهند مصر لحضور القمة الهندية الأفريقية الثالثة التي انعقدت في نيودلهي أواخر اكتوبر 2015 وقد حضر ثلاث من وزراء الحكومة لدعوة الرئيس عبدالفتاح السيسي لحضور القمة وعندما التقي ناريندرا مودي رئيس وزراء الهند الرئيس السيسي في سبتمبر الماضي (2015) على هامش اجتماعات الجمعية العامة بنيويورك جدد له الدعوة وكان الرئيس السيسي قد قرر سابقاً إرسال ممثل عنه لكنه قرر لاحقاً حضور القمة بنفسه فيما اعتبره الإعلام الهندي انتصاراً دبلوماسياً للهند ووصفت الصحف الهندية الرئيس السيسي بأنه ذو نفوذ وشخصية محورية في الشرق الأوسط[13]. وتعد زيارة الرئيس السيسي دفعة قوية للعلاقات المصرية الهندية [14] والتي لم تصل إلى المستوي المرغوب فيه لفترة طويلة و كانت الهند قد شكت في 2001 من " تجاهل القاهرة لها" على لسان جاسوانت سنغ وزير خارجية الهند في حينه[15].

وتعد القمة الهندية الأفريقية ذروة التأطير الدبلوماسي لعلاقات الهند بأفريقيا بجانب العلاقات الثنائية مع كل دولة أفريقية على حدة ، وهي في بعض من جوانبها رد فعل على ما قامت به الصين من عقد عدة قمم أفريقية صينية بدء من عام 2000 وذلك في إطار التنافس التقليدي بين البلدين في أعقاب صراعهما على الحدود في 1962. أما جذور الفكرة فتعود إلى العام 1993 حين تنبهت اليابان لأهمية الأسواق الأفريقية – على عكس أوروبا والولايات المتحدة اللتان تراجع

اهتمامهما بافريقيا بنهاية الحرب الباردة [16]– فعقدت اليابان أول اجتماع في طوكيو مع الزعماء الأفارقة لبحث الوسائل التي يمكن لليابان بها مساعدة أفريقيا بالشراكة مع وكالات الأمم المتحدة المعنية فيما عرف بـ " تيكاد". وتتنافس اليابان والهند والصين وغيرها من الدول على أسواق وموارد افريقيا الطبيعية في ظل توقعات بأن تصبح القارة السمراء الأكثر نمواً في العالم خلال العقدين القادمين[17] .

والشغف الهندي بأفريقيا هو جزء من استراتيجية الهند لتأمين مصادر متنوعة للطاقة والمواد الخام وتوسيع سوق المنتجات والخبرات الهندية بما يسهم في استمرار النمو الاقتصادي للهند.[18] وقد انعقدت القمة الهندية الأفريقية الأولي في عام 2008 بنيودلهي واستهدفت مضاعفة حجم التجارة بين الهند وأفريقيا خلال خمس سنوات ومضاعفة حجم الإستثمار الهندي في القارة وكانت تجارة الطرفين قد وصلت 30 مليار دولار في 2008 وتعدت الاستثمارات الهندية حاجز السبع مليارات دولار في ذلك الحين بواقع خمسة مليارات استثمارات تخص القطاع الخاص الهندي و مليارين دولار للحكومة الهندية. أما القمة الثانية بين الهند وأفريقيا فجاءت في 2011 بأديس أبابا حيث بحثت القضايا التي شغلت الطرفين مثل مكافحة الإرهاب والقرصنة وتبادل الدعم لمطلب الهند وافريقيا لمقاعد دائمة بمجلس الأمن. وأثناء انعقاد القمة عرضت الهند رغبتها في إقامة مراكز تميز بالقارة السمراء وزيادة استثمارات الحكومة الهندية إلى 6 مليارات و زيادة حجم التجارة مع القارة ليصل 70 مليار دولار من مستوي 45 مليار دولار في وقت انعقاد القمة. قدمت الهند أيضا محفظة قروض بقيمة 5 مليار دولار لأفريقيا و700 مليون دولار مساعدة لبناء المؤسسات و300 مليون دولار لبناء خط سكة حديد يربط جيبوتي بإثيوبيا وفي مجال التعلم عرضت الهند 22000 منحة لأفريقيا خلال ثلاث سنوات.[19] ورصدت الهند مساعدات بقيمة 10 مليار دولار لأفريقيا بموجب إطار بنجول ووفقاً لهذا الإطار الذي وضعه الاتحاد الأفريقي تحدد الدولة الأفريقية شروط التعامل مع المساعدات المعروضة.[20]

هذا وقد وصل حجم التجارة بين الطرفين في 2014 إلى 70 مليار دولار لتحل الهند محل الولايات المتحدة كثاني أكبر شريك تجاري لأفريقيا بعد الصين التي احتلت المركز الأول(210.2 مليار دولار حجم التجارة بين بكين وافريقيا[21]) وتمثل صادرات الهند إلى أفريقيا 11% من إجمالي الصادرات الهندية وتصل وارادات الهند من أفريقيا إلى 8% من إجمالي وارداتها بعد أن كانت 3% في 2004/ 2005.[22] ويتوقع أن يصل حجم التبادل التجاري بين الهند وأفريقيا إلى 100 مليار دولار خلال ثلاثة أعوام بالنظر إلى وجود سبعة دول أفريقية من أسرع الدول نمواً اقتصادياً في العالم[23] ووجود أكثر من ثلاثين دولة بأفريقيا تحولت إلى ديموقراطيات فاعلة ونمو الطبقة المتوسطة في العديد من الدول الأفريقية.[24]

سياسة الهند الأفريقية

لقد ظل جوهر سياسة الهند الخارجية منذ عام 1947 وحتى الآن هو الحفاظ على استقلال الهند السياسي والاقتصادي مع تطوير الوسائل المرحلية التي تحقق هذا الهدف. وفي الوقت الحاضر فإن الدبلوماسية الهندية تروج لوضع دولي مميز تلعب فيه الهند دوراً أكبر في الشئون العالمية ويسمح لها باستمرار نموها الاقتصادي والاجتماعي ويحمي أمنها القومي. وقد حددت الدبلوماسية الهندية وسائلها لتحقيق ذلك متمثلة في الحفاظ على السلام في محيط الهند الاقليمي والاحتفاظ بعلاقات جيدة مع القوي الرئيسية في العالم والتعامل مع المسائل المستقبلية التي تشمل الطاقة والمياه والبيئة والأمن الغذائي. وفي هذا الإتجاه قامت الهند بعدد من الخطوات كان منها التقرب إلى الغرب الذي كان أبرز معالمه الاتفاق النووي بين الهند والولايات المتحدة في 2008 والانفتاح الاقتصادي والسعي للاندماج في الاقتصاد العالمي والسعي للحصول على عضوية دائمة في مجلس الأمن. هذا وقد تحالفت الهند مع اليابان وألمانيا والبرازيل التي تطمح إلى الحصول على مقاعد دائمة بمجلس الأمن لكن مسعي هذه الدول لم يتحقق حتى الآن بسبب معارضة الولايات المتحدة والصين وروسيا. وتطمح أفريقيا في أن تمثل بمقعدين دائمين حال حدوث إصلاح لمجلس

الأمن وفرص تحقق ذلك عالية حال انفتاح الأفق لتحقق الفكرة بالنظر علي امتلاك القارة السمراء لثلث أصوات الجمعية العامة الأمر الذي يمكنها من المقايضة بتبادل الدعم مع الأربعة السابقين.[25] لذا فإن على الكتلة العربية عدم إهمال المسألة والمثابرة في المطالبة بمقعد دائم رغم عظم التحديات الداخلية التي تواجه العرب حالياً.

والاهتمام بافريقيا يعد ضرورة سياسية واقتصادية للهند لأنها تمثل ثلث أصوات الأمم المتحدة كما أسلفنا ومجال خصب للتجارة ولاستثمار القدرات الفنية الهندية[26]. و هنا فإن الهند تبني على تاريخ وعمق العلاقات الهندية الأفريقية.

الجذور التاريخية للعلاقات الهندية الأفريقية

فالهند تمتعت بعلاقة تاريخية خاصة بأفريقيا فأوائل البشر الذين وصلوا الهند جاءوا من أفريقيا قبل 75000 عام فيما عرف بالهجرات الساحلية العظيمة وعبر التاريخ تحول المحيط الهندي إلى همزة وصل بين المتشاطئين عليه أكثر من كونه عائقا فشهدت الحقبة الإسلامية و ما تلاها حركة حرة للبضائع والبشر والأفكار بين الهند وأجزاء من أفريقيا وظهرت طائفة في مصر الفاطمية تسمي "الكارمية" تخصصت في تجارة التوابل مع الهند وظهرت في الهند طائفة مسلمة شيعية تسمي" البُهرة" (BOHRA) اشتغلت- وما زالت حتى اليوم - بالتجارة مع جنوب الجزيرة العربية وافريقيا وتربطها بمصر علاقة روحية خاصة. ومن المحتمل أن يكون البهرة والكارمية اسمين لجماعة واحدة من التجار.[27] وعندما تفككت الأمبراطورية المغولية زادت هجرة الأفارقة وعرب جنوب الجزيرة العربية للعمل كجنود في جيوش الممالك الهندية الكثيرة والمتفرقة ومازال أحفادهم يعيشون بالهند مثل أفارقة بومباي وأفارقة الـ" سيدي" بجوجرات.

أما في التاريخ الحديث فقد دفعت وحدة المعاناة على يد الاستعمار الغربي الأفارقة والهنود إلى التعلم من بعضهم البعض في نضالهم ضد هذا العدو المشترك فتأثر غاندي بسعد زغلول باشا زعيم ثورة 1919 والتي كانت أقرب إلى العصيان

المدني منها إلى كونها ثورة مسلحة. وفي جنوب أفريقيا بدأ غاندي ممارسة تكتيكاته السياسية في استعمال اللاعنف والعصيان المدني متأثراً بأفكار الأمريكي هنري ديفيد ثورو والموروث الثقافي الهندوسي قبل أن يعود إلى الهند ليقود حركتها الوطنية بدون منازع. وقد ألهمت الحركة الوطنية الهندية بزعامة غاندي العديد من الزعامات الوطنية الأفريقية من أمثال النحاس باشا وجمال عبد الناصر وكوامي نكروما وأوبافيمي أولو من نيجيريا و كينيث كوندا من زامبيا و نيلسون مانديلا.

ولكون العدو التقليدي للهند في الفترة من 1600 إلى 1947 كان الاستعمار الغربي فإن سياسة الهند تجاه أفريقياعقب الاستقلال قامت على أساس مناهضة الاستعمار والتمييز العنصري الذي اعتبرته الهند شكلا من أشكال الاستعمار .[28] وقد أقامت الهند عقب استقلالها علاقات دبلوماسية مع مصر واثيوبيا واستفادت نيودلهي من وضعها في الكومنولث فأقامت مفوضيات لها في الدول التي كانت ما تزال تخضع للاستعمار. وقامت تلك المفوضيات بالاتصال ودعم الزعماء الوطنيين في تلك الدول إلى درجة أن الإنجليز رغبوا في طرد أبا صاحب (Appa Saheb) مفوض الهند في شرق أفريقيا بسبب تأييده الشديد للحركة الوطنية في كينيا. هذا الدعم الهندي للحركات الهندية في أفريقيا هو ما يفسر حقيقة أن زيارة نكروما الأولي للخارج في أعقاب استقلال غانا كانت للهند فضلاً عن طلبه من الهند رعاية مصالح غانا في مصر.[29]

وفي مواجهة انقسام العالم في أعقاب الحرب العالمية الثانية إلى معسكرين رأسمالي واشتراكي اختارت الهند تبني سياسة عدم الإنحياز تعبيراً عن الرغبة في الحفاظ على الاستقلال السياسي والطموح للوصول إلى استقلال اقتصادي من خلال تقبل المساعدات غير المشروطة سياسياً من الكتلتين الشرقية والغربية وتعاون الجنوب مع الجنوب. ومن ثم فإن الحفاظ على الاستقلال السياسي وتحقيق الاستقلال الاقتصادي ظلا الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية الهندية منذ



رئيس الوزراء الهندي السيد نريندرا مودي مع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي



رئيس الوزراء الهندي السيد نريندرا مودي مع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي

الاستقلال وحتى الآن لكن تغيرت الوسائل لتحقيق أو حماية ذلك بحكم الظروف والمرحلة.

وقد استمرت الهند في تبني سياستها الأفريقية التي رسمها نهرو حتى الحرب الصينية – الهندية في 1962 والتي نتج عنها حدوث برود في العلاقات الهندية الأفريقية بسبب قلة عدد الدول الأفريقية التي أيدت الهند في صراعها مع الصين[30] وإنشغال الهند بمشاكلها مع جيرانها المباشرين خصوصاً باكستان والصين وسعيها للمزيد من التسلح تحسباً لأي صراع مسلح جديد. ومع ذلك واصلت إنديرا غاندي وراجيف غاندي الإبقاء على الشكل العام لسياسة نهرو تجاه أفريقيا لكن بصورة أقل نشاطاً وأكثر انتقائية للأصدقاء وبدأت نيودلهي تتعامل مع القارة كدول وليس ككتلة واحدة. وعلى النقيض من ذلك بدأت الصين توسع نفوذها في القارة السمراء منافسةً الاتحاد السوفيتي.

ومنذ نهاية الحرب الباردة وانفتاح الهند اقتصادياً في تسعينيات القرن الماضي بدأ الاهتمام الهندي بأفريقيا يتزايد ويتصاعد تدريجياً على المستوى السياسي والاقتصادي والعسكري والدبلوماسي ليصل أوجه في السنوات الأخيرة مستفيداً من الصورة الإيجابية للهند في مخيلة الأفارقة التي تركتها سياسات نهرو المناهضة للاستعمار والتمييز العنصري.[31]

أهداف الهند الإستراتيجية في أفريقيا

وتهدف سياسة الهند الخارجية تجاه أفريقيا في المرحلة الحالية إلى حماية المصالح الهندية المرتبطة بالقارة السمراء وأهم هذه المصالح :

أولاً– توسيع دائرة النفوذ الهندي لخدمة طموح الهند في الحصول على عضوية دائمة بمجلس الأمن والتأكيد على مكانة الهند كقوة كبيرة صاعدة في مواجهة الصين الخصم المنافس لها في آسيا .

ثانياً– مكافحة الإرهاب خصوصاً المرتبط بالسلفية الجهادية التي تؤرق جماعاته الهند في كشمير ومناطق أخري من الهند وكذلك مكافحة القرصنة البحرية التي تهدد طرق التجارة المارة من وإلى الهند.

ثالثاً– الاستفادة من افريقيا كسوق للمنتجات الهندية وللعمالة الماهرة ولإستثمار رأس المال الخاص والحكومي وللمساعدة في توفير الأمن الغذائي للهند فضلاً عن كونها مصدرا رخيصا ودائما للمواد الخام.

رابعاً– أن تساهم أفريقيا في توفير أمن الطاقة للهند باعتبارها مصدرا إضافيا ويمكن معادلة قيمة الطاقة المستوردة من الهند عبر الاستثمار في التنقيب والاستخراج ولكون أفريقيا قادرة على استهلاك منتجات وخدمات هندية بقيمة مادية عالية نظراً لضخامة سوقها وعطشها للتنمية البشرية والاقتصادية وهو ما دفع مورلي ديورا (Murli Deora) وزير البترول الهندي للتأكيد على أن " أفريقيا حيوية لأمن الهند في الطاقة وقد قررت الهند الحفاظ على علاقة دائمة مع افريقيا"[32]. ويتوقع أن تستورد الهند 90% من احتاجاتها من الطاقة بحلول 2025. وقد وصلت قيمة صادرات الطاقة الأفريقية إلى الهند 27.4 مليار دولار في 2014 نصيب مصر منها 5.8%. [33] وتستورد الهند معظم احتاجاتها من الطاقة من الشرق الأوسط غير المستقر الأمر الذي يعرض الأمن الإقتصادي الهندي للخطر مما دفعها لتنويع مصادر الحصول على الطاقة وأصبحت افريقيا توفر أكثر من 20% من احتاجات الهند من الطاقة.[34] وقد تركزت الاستثمارات الهندية بالقارة في الدول الغنية بالطاقة مثل السودان ونيجيريا وليبريا.[35]

خامساً – استراتيجياً الهند قلقة من تنامي النفوذ الصيني في جنوب شرق آسيا والمحيط الهندي وأفريقيا فيما وصفه الهنود باستراتيجية "عقد اللالىء" الصينية والتي بموجبها طورت الصين علاقاتها بعدد من دول جنوب شرق آسيا مثل ماليزيا واندونسيا وقامت بتطوير عدد من الموانيء في دول جنوب آسيا الساحلية مثل بنجلاديش وسريلانكا والباكستان ورغم أن هذا التطوير ذو طبيعة تجارية وليست

عسكرية فإن الهند تراه باعتباره خطوة أولي في سبيل توسعة النفوذ الصيني في تلك المناطق وتوطئة لأي تمدد عسكري بحري محتمل. وتعتبر الهند المحيط الهندي منطقة نفوذها وقد ردت على النشاط الصيني بما اعتبره " إليون نديا" استراتيجية مثلث "فارونا" الهندية الهادفة إلى احتواء التمدد الصيني من خلال الاستثمار في دول شرق أفريقيا من القرن الأفريقي حتى جنوب أفريقيا فضلاً عن دول الجزر في المحيط الهندي مثل سيشل وموريشيوس ومدغشقر.

في هذا السياق، احتفظت الهند في مدغشقر بمحطة تصنت واحتفظت في المنطقة القريبة من الصومال بحاملة طائرات منذ العام 2008 بشكل شبه دائم بعدما تعرضت بعض السفن الهندية للقرصنة. وتعدي الأمر ذلك ليشمل تطوير العقيدة القتالية للبحرية الهندية محولة إياها من بحرية مياه خضراء إلى بحرية مياه زرقاء أي لتتحول من الدفاع عن مياهها الإقليمية فقط إلى الاستعداد لفرض سيطرتها على مياه المحيط الهندي وحيثما وجد تهديد للجاليات أوالاستثمارات الهندية بما يعني أن الخليج العربي والبحر الأحمر أصبح مسرحا محتملا في النطاق العملياتي للبحرية الهندية وعملية الإخلاء البحري التي نفذتها البحرية الهندية للجالية اليمنية مثال على ذلك.[36]

أدوات السياسة الهندية في أفريقيا

تعددت أدوات الهند لتحقيق أهدافها في أفريقيا ومن بين هذه الوسائل تطوير العلاقات الاقتصادية بين الهند وأفريقيا على قاعدة المنفعة المتبادلة ؛ يقول شاشي تارور (Shashi Tharoor) وزير خارجية الهند السابق " نموذج تعاوننا مع أفريقيا يستهدف المنفعة المتبادلة عبر عملية تشاورية. نحن لا نريد أن نطالب بحقوق أو مشروعات معينة أو نفرض أفكارنا على أفريقيا. نحن نريد المساهمة في تحقيق أهداف التنمية بأفريقيا كما وضعها شركائنا الأفارقة".[37]

لتحقيق هذه المنفعة المشتركة عمل الجانبان على إزالة كل العوائق أمام زيادة التجارة البينية بين الطرفين فتضاعف حجم التجارة سبع مرات في الفترة من

2000 إلى 2009[38] لتصل إلى 45 مليار دولار في 2012 وقد اعتبرت الهند أفريقيا محطة اقتصادية هامة لتصدير المنتجات الهندية إلى أوروبا وأمريكا بحكم قرب هذه الأماكن من أفريقيا. توسعت أوجه التعاون لتشمل التعاون الفني ومنح قروض ميسرة للدول الأفريقية وإسقاط الديون الحكومية وجدولة الديون التجارية وتقديم منح من هيئة المساعدات الهندية. هذا وقامت الحكومة الهندية بتنفيذ عدد من البرامج لتوطيد العلاقات مع أفريقيا مثل برنامج " التركيز على أفريقيا "وبرنامج "الربط الإلكتروني" بين أفريقيا والهند في مجالات مثل التعلم والتدريب والطب الإلكتروني الذي سمي بمشروع عبدالكلام تكريماً للرئيس الهندي السابق ورصد له 100 مليون دولار كبداية وسيربط 7 جامعات هندية و12 مستشفى هندية متقدمة بخمس جامعات أفريقية و53 مركز علاجي أفريقي. قامت الهند أيضاً بتزويد أفريقيا بأدوية منخفضة الثمن وصلت قيمتها 8 مليار دولار أي حوالي 15% من صادرات الهند الدوائية وتتعاون الهند مع أفريقيا لإنتاج أدوية رخيصة لعلاج الإيدز والملاريا. وعلى صعيد آخر نشطت السياحة الطبية الأفريقية إلى الهند ففي 2011 على سبيل المثال سافر أكثر من 50,000 من كينيا وحدها للعلاج بالهند[39].

وفي المجال الزراعي، قدمت الهند عددا من المنح للأفارقة للدراسة بالمعاهد الزراعية الهندية منذ عام 2011 وقامت شركات هندية مثل تاتا كوفي وروتشي صويا وكاروتري أجرو باستئجار مساحات من الأراضي الأفريقية لزراعتها كحق انتفاع لمدة 99 عاماً في دول مثل اثيوبيا وكينيا وغانا وليبريا واوغندا. ووفرت نيودلهي تمويلاً لمشروعين للميكنة الزراعية والري بالسنغال بقيمة 185 مليون دولار في 2006 ومشروع لإنتاج السكر بإثيوبيا بقيمة 640 مليون دولار[40].

وعلى الصعيد العسكري، تنوعت مجالات التعاون العسكري بين الدول الأفريقية والهند لتشمل أحدا أو بعض الأنشطة مثل إنشاء قواعد عسكرية (مثال موريشيوس)؛ تدريب العسكريين الأفارقة على نفقة الهند؛ تزويد الأفارقة بأسلحة هندية شملت طائرات هليكوبتر وسفن دوريات بحرية وشراء الهند لأسلحة أفريقية (مثال جنوب

افريقيا)؛ تدريبات ودوريات بحرية مشتركة على الساحل الصومالي وحول موريشيوس وسيشل وموزمبيق؛ نشر قوات هندية كجزء من قوات حفظ السلام الأممية[41].

وعلى المستوى الدبلوماسي، نشطت الدبلوماسية الهندية عبر عقد عدد من القمم الهندية الأفريقية سالفة الذكر وتبنت عددا من مبادرات التنمية بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي ووكالة النيباد[42] للتنمية الأفريقية. وبدء من 2003 أصبح لوزير الخارجية الهندية ثلاثة مساعدين للشئون الأفريقية بدلاً من مساعد واحد في الماضي وزادت نيودلهي عدد سفاراتها بالقارة السمراء إلى ثلاثين سفارة لتوثيق العلاقات مع البلدان الأفريقية ولخدمة الهنود الذين يزيد عددهم في القارة عن مليونين من إجمالي 25 مليون هندي يعيشون خارج الهند في 105 دولة وتصل تحويلاتهم السنوية إلى الهند 28 مليار دولار ويحمل ثلثهم جواز سفر هندي و يلعبون دوراً حيوياً في تنمية العلاقات التجارية والاقتصادية بين الهند والبلدان التي يعيشون بها [43] وقد وصل جزء كبير منهم إلى هذه البلدان في الحقبة الاستعمارية حيث مثل الهنود 45% من الإدارة والعمالة الفنية للإدارة الاستعمارية في كينيا وأوغندا وزنجبار[44].

تقييم الدور الهندي في أفريقيا

وتستحسن الولايات المتحدة الدور الهندي في أفريقيا وتراه مفيداً للهند والأفارقة على عكس الدور الصيني باعتبار أن الهند تسمح بنقل التكنولوجيا ولكونها نموذجا مثاليا للنجاح في النمو والديمقراطية رغم اختلاف الأديان واللغات والأعراق واللغات هذا الاختلاف والتنوع الذي نجده أيضاً في افريقيا.

وعلى الصعيد الاقتصادي فقد ترك الدور الهندي تأثيراً إيجابياً وآخر سلبياً فزيادة المعروض من السلع (الهندية) في الأسواق الأفريقية أدى إلى انخفاض أسعار هذه السلع وساعد نقل الهنود للتكنولوجيا إلى تأهيل بعض الشركات الأفريقية للمنافسة الدولية وقد يساعد النشاط الهندي على ربط الأسواق الأفريقية ببعضها البعض لكن على جانب آخر فإن عدم قدرة السلع المحلية على منافسة المنتج الهندي (أو أي منتج أجنبي آخر) تقود إلى إغلاق المصانع وزيادة البطالة وبالتالي

تخفيض الناتج القومي للدول الأفريقية.[45] أما سياسياً، فقد أعطي الدور الهندي الدول الأفريقية هامش للمناورة السياسية في التعامل مع القوى الكبرى وقلل من تأثير الضغوط الخارجية وساعد الحكومات الأفريقية على مقاومة جماعات الضغط المحلية بفضل القروض الهندية الميسرة.

ملاحظة ختامية

الأفارقة بحاجة إلى التعلم من نجاح التجربة الهندية سواء في بعدها الاقتصادي أو بعدها السياسي الديمقراطي. وعلى الهند أن تحافظ على رصيدها التاريخي والمعنوي والاجتماعي في أفريقيا عبر مزيد من التفاعل مع أفريقيا على كل المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية. فكما كان مصير آسيا وافريقيا مترابطا في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين في نضالها ضد الاستعمار الغربي فإن المستقبل الجيو استراتيجي والتنموي للقارتين لا يمكن فصل عراه. لا شك أن أفريقيا اليوم قيادة و شعوباً تتطلع إلى هند غاندي و نهرو لكي تأخذ بيدها إلى حداثة القرن الواحد وعشرين.

الهوامش:

[1] طبقاً للإحصاءات فإن 85% من سكان شبه جزيرة القرم روس عرقيا و قد وافق 98% من المشاركين في الاستفتاء على الإنضمام إلى روسيا التي كانت الجزيرة جزء منها قبل عام 1954 حين ضمها الزعيم السوفيتي إلى اوكرانيا التي كانت ضمن الاتحاد السوفيتي . انظر

[2] Ilaria Parogni , "By Misunderstanding Crimea, the West Is Pushing Russia Further Away" Huffington Post, April 15, 2015, http://www.huffingtonpost.com/ilaria-parogni-/misunderstanding-crimea-west-russia_b_7073322.html (accessed October 18, 2015).

[3] Paul Rogers & Richard Reeve, "Russia's Intervention in Syria: Implications for Western Engagement", Global Security Briefing, October 2015.

[4] Office of the Secretary of Defense, USA, "Military and Security Developments Involving the People's Republic of China", Annual Report to Congress, April 7, 2015.

[5] http://www.theglobeandmail.com/news/world/xi-jinpings-us-visit-illustrates-chinas-evolving-role-on-world-stage/article26450591/(accessed October 18,2015).

[6]James Massola, "Barack Obama's China Policy Has Not Been Successful, Says US Official," , Sydney Morning Herald, November 2, 2014 , quoted in Robert D. Blackwill & Ashley J. Tellis , "Revising U.S. Grand Strategy Toward China" , Council On Foreign Relations Special Report No. 72 , March 2015.

[7]https://www.wsws.org/en/articles/2015/11/09/cart-n09.html(accessed December 1, 2015).

[8]http://bigstory.ap.org/article/bbd6193c26f74d05bd4c3685d34ee05f/carter-says-russia-china-potentially-threaten-global-order (accessed December 1, 2015).

[9]http://bigstory.ap.org/article/bbd6193c26f74d05bd4c3685d34ee05f/carter-says-russia-china-potentially-threaten-global-order (accessed December 1, 2015).

[10]Kristina Kausch , "Egypt: The Free-rider of insecurity" , in Giovanni Grevi & Daniel Keohane , Challenges for European Foreign Policy in 2015: How others deal with disorder , FRIDE, 2015.

[11]Jeremy M. Sharp , "Egypt: Background and U.S. Relations" , Congressional Research Service Report , July 24, 2015" ; https://www.rt.com/news/231055-putin-sisi-egypt-talks/

[12]Jeremy M. Sharp , "Egypt: Background and U.S. Relations" , Congressional Research Service Report , July 24, 2015; "https://www.rt.com/news/231055-putin-sisi-egypt-talks/

[13]http://gate.ahram.org.eg/News/815244.aspx (accessed October 27 , 2015) Times of India, October 15, 2015.

[14] للاطلاع على أسباب التراجع في العلاقات المصرية الهندية انظر :

El Sayed Mekkawi , "Indo-Egyptian Relations: A Reassessment", in West Asia and the Region: Defining India's Role,ed. Rajendra M. Abhyankar (New Delhi: Academic Foundation, 2008), pp.493-522.

و لمزيد عن حال العلاقات العربية الهندية انظر :

السيد مكاوي، "الخليج وعودة الدفء إلى العلاقات العربية الهندية" ، ثقافة الهند (نيودلهي) ، مجلد 58 ، عدد 2-3 ، 2007 ، ص.1-20؛

[15] El Sayed Mekkawi , Indo-Arab Relations : Towards the Future , In India in World Affairs : The Next Decade, ed. Kousar J. Azam (New Delhi : Manohar , 2016) , pp.237-262.

Mr. Jaswant Singh Minister of External Affairs of India during a discussion with a group of the Egyptian elite at The Egyptian Council For Foreign Affairs ; February 03, 2001.
http://www.mea.gov.in/SpeechesStatements.htm?dtl/5603/Text+of+Presentation+Indias+Perspective+on+International+and+Regional+Security+Issues+by+Honble+Mr+Jaswant+Singh+Minister+of+External+Affairs+of+India+at+The+Egyptian+Council+For+Foreign+Affairs, (accessed 25 December , 2015).

[16] "ساد احساس بعد نهاية الحرب الباردة بعدم أهمية أفريقيا لأحد حتى علق البعض بأنه " لو محيت أفريقيا من على وجه الأرض فلا أحد أو قليل من الناس سيفتقدونها " انظر:
Ruchita Beri, India's Africa Policy in the Post-Cold War Era: An Assessment , Strategic Analysis (IDSA) , Vol. 27, No. 2, Apr-Jun 2003 .

[17] *Xie Zhihai , "*Japan and China compete for African markets" *,* 22 June 2013 , East Asia Forum , http://www.eastasiaforum.org/2013/06/22/japan-and-china-compete-for-african-markets/, (accessed December 23 , 2015); J. Peter Pham, India's Expanding Relations with Africa and Their Implications for U.S. Interests , American Foreign Policy Interests, 29: 341–352, 2007; Devika Sharma & Swati Ganeshan , Before and Beyond Energy: Contextualising the India–Africa Partnership, South African Institute of International Affairs (SAIIA) , Occasional Paper No. 77 , February 2011.
[18] Confederation of Indian Industries (CII) , India and Africa : Collaboration for Growth ,
(New Delhi : CII , 2015).
[19] Sumit Roy , " India and Africa Ties Challenges and Opportunities" , http://blogs.lse.ac.uk/africaatlse/2013/07/03/india-and-africa-ties-challenges-and-opportunities/ (accessed December 25 , 2015) ; Sumit Roy , " India and Africa Ties Challenges and Opportunities" , http://blogs.lse.ac.uk/africaatlse/2013/07/03/india-and-africa-ties-challenges-and-opportunities/ , (accessed December 25, 2015).
[20] Ajay Kumar Dubey , India–Africa Relations: Historical Goodwill and a Vision for the Future , in India and Africa's Partnership , ed. A.K. Dubey and A. Biswas (New Delhi : African Studies Association of India , 2016), pp.11-39.
[21] Suchitra Vijayan , "Narendra Modi's 'Africa' policy" , June 12, 2014 , http://africasacountry.com/2014/06/narendra-modis-africa-policy/,(accessed December 23, ,2015); "L'Afrique, nouvelle frontière pour les ambitions indiennes?" http://lecombat.info/politique/52-monde/5231-lafrique-nouvelle-frontiere-pour-les-ambitions-indiennes (accessed December 23, 2015).
[22] Sanusha Naidu , Trendsetting the Third India-Africa Summit (IAFS 3) in Africa's Development Trajectory , The Dialogue online No.12/2015 , (Cape Town: The Southern African Liaison Office , 2015).
[23]. هذه الدول هي اثيوبيا وتنزانيا وغانا والكونغو وزامبيا ونيجيريا
[24] CII, India and Africa (2015).
[25] Stein Sundstøl Eriksen and others, India in Africa: Implications for Norwegian Foreign and Development Policies, NUPI Report, Norwegian Institute of International Affairs 2012.
[26] Hari Sharan Chhabra , India's Africa Policy , http:// iqq.sagepub.com/content/41/1/68.abstract , (accessed December 25, 2015).

[27] أحمد حطيط، الكارمية وتجارة الكارم في عصر المماليك: مساهمة في دراسة التاريخ الاقتصادي الإسلامي الوسيط ، د.ت ، ص.170-183 ؛ السيد مكاوي ، العلاقات الثقافية بين مصر والهند : الجذور التاريخية"، ثقافة الهند (نيودلهي) ، مجلد 59 ، عدد 3 ، 2008 ، ص. 90-115.

[28] Pham, India's Expanding Relations with Africa; Sharma and Ganeshan, Before and Beyond Energy.

[29] Ibid.

[30] يعود ضعف التأييد الأفريقي للهند في صراعها مع الصين إلى عدة أسباب من بينها أن هزيمة الهند السريعة على يد الصين شوه صورة الهند لدي الأفارقة؛ ولتردد الهند قبل حدوث هذا الصراع في تحديد تاريخ لنهاية الاستعمار في أفريقيا أثناء انعقاد قمة بلجراد لعدم الانحياز في 1961 الأمر الذي اظهر الهند بمظهر اللين في التعامل مع الاستعمار وأخيراً اصرار الهند على تبني حركات التحرر الأفريقي النهج السلمي على عكس الصين التي شجعت النضال المسلح ضد الاستعمار. انظر:

Beri, India's Africa Policy.

[31] Pham, India's Expanding Relations with Africa ; Sharma and Ganeshan , Before and Beyond Energy.

[32] Roy , " India and Africa Ties Challenges and Opportunities".

[33] Confederation of Indian Industries (CII) , India and Africa : Collaboration for Growth , (New Delhi : CII , 2015).

[34] Pham, India's Expanding Relations with Africa; Sharma and Ganeshan, Before and Beyond Energy.

[35] Stein Sundstøl Eriksen et al , India in Africa :Implications for Norwegian Foreign and Development Policies , NUPI Report , Norwegian Institute of International Affairs 2012.

[36] Suchitra Vijayan , Ibid; Virginia Marantidou , Revisiting China's 'String of Pearls' Strategy: Places 'with Chinese Characteristics' and their Security Implications , Issues & Insights ,Vol. 14 , No. 7 , June 2014 (Honolulu : Pacific Forum CSIS); Richard D. Marshall Jr. , The String of Pearls : Chinese Maritime Presence in the Indian Ocean and its effect on Indian Naval Doctrine ,MA thesis submitted to Naval Postgraduate school , USA , 2012 ; Prem Mahadevan , China in the Indian Ocean: Part of a Larger PLAN , CSS Analyses in Security Policy , N0. 156, June 2014, (Zurich: Center for Security Studies).

[37] Eriksen , India in Africa.

[38] Ibid.

[39] Ibid.

[40] Ibid.

[41] تعد الهند ثالث أكبر مساهم في العالم لقوات حفظ السلام بقوة تعدت 7,860 جندي وضابط في 2015 وتركزت معظم المهام التي شاركت فيه الهند في أفريقيا. وتساهم تلك المشاركة في رسم صورة للهند كقوة فاعلة في الشئون العالمية و تساعد القوات الهندية على التعرف على مسرح عمليات مختلفة وهو وضع تعرضت له القوات الهندية كجزء من الإمبراطورية البريطانية في الماضي.

Ibid ; Roy , " India and Africa Ties ; Beri, India's Africa Policy.

[42] النيباد هي الأداة التنفيذية لخطة تنمية أفريقيا في القرن الواحد والعشرين والتي توجهها لجنة تضم رؤساء الدول والحكومات ومن آليات النيباد تقسيم أفريقيا إلى كتل اقتصادية يسهل تنميتها ودمجها تمهيداً لدمج هذه الكتل لاحقاً في كتلة واحدة هي القارة ؛ ومن ضمن هذه التكتلات اتحاد المغرب العربي.

[43] Ajay Kumar Dubey , Foreign Policy of India with Special Reference to India's Africa Policy , a lecture at the Institute of International Politics and Economics (Belgrade) , November 21, 2008.

[44]Shanti Sadiq Ali , India and Africa :Through the Ages (New Delhi : National Book Trust, 1987).

[45] Harry G. Broadman , "China and India Go to Africa : New Deals in the Developing World" , Foreign Affairs , March- April 2008.